المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٢ ابريل ٢٠٠٦

فى تقرير لجنة الانتاج الصناعى والطاقة حول غرق العبارة:

نقص كبير فى إمكانيات الانقاذ وفشل فى التعرف على جثث المتوفين

فشل فى مواجهة الأزمة واشادة بدور القوات المسلحة فى عملية الانقاذ

أكد السيد صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى أنه عقب حادث غرق العبارة (السلام ٩٨)، وفى إطار حرص المجلس على التعرف على ملابسات الحادث وعلى نحو يستهدى به التعرف على ما يجب عمله واتخاذه من إجراءات وتعديل للقوانين والقرارات السارية والأساليب الإدارية والفنية الواجب اتباعها فى أكثر بلاد العالم حرصا على سلامة نقل الركاب بحرا، وذلك حتى لا تتكرر تلك المأساة مرة أخرى حفاظا على أرواح المواطنين فقد تم تكليف لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة وبعض اللجان الأخرى بدراسة حادث العبارة السلام ٩٨.

وقد أعدت اللجنة تقريرا مبدئيا حول تحقيق الأمن والسلامة فى سفن نقل الركاب على ضوء حادث غرق العبارة السلام ٩٨، وقد أسفرت متابعة مجريات الأحداث عن نقص كبير فى إمكانيات الانقاذ وأيضا فى إمكانيات استقبال الأحياء الناجين الذين تم انقاذهم والمتوفين إلى فشل النظام الخاص بالتعرف على جثث المتوفين وتوزيع ما زاد على طاقة استيعاب المستشفيات الأخرى سواء بالمحافظات القريبة أو بالقاهرة، وقد حدثت حالة من الفوضى الصاخبة ترتب عليها زيادة معاناة وغضب أهالى الضحايا والناجين مما زاد من حزنهم وسخطهم وتعميق الأثر النفسى فى قلوبهم.

وبرغم وجود أكثر من جهاز لإدارة الأزمات يتبع مجلس الوزراء فضلا عن أن تنظيم قطاع النقل البحرى فى وزارة النقل به ما يسمى بجهاز إدارة الأزمات إلا أن القائمين على إدارة الأزمة واجهوا أزمة حقيقية، فقد رصدت هذه الكارثة ظاهرة من الأهمية بمكان ذكرها متمثلة فى عدم التعلم من الأزمات والكوارث السابقة وكيفية إدارتها والتعامل معها، وبالتالى غياب الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالوقاية من الأزمات وكذا الخاصة بالتعامل معها والتدريب عليها، وقد قامت القوات المسلحة والقوات البحرية بجهد فى تنظيم عمليات الانقاذ التى استمرت لما يزيد على أسبوع واستطاعت أن تنقذ بعض الناجين وانتشال بعض جثث الغرقى ونقلهم إلى الموانى المصرية أو الموانى السعودية أو الموانى الأردنية.

وقد رأت اللجنة بدراستها موضوع إدارة الأزمة أن تحديد المسئولية فى الانقاذ البحرى يقع على وزارة النقل ممثلة فى هيئات الموانى البحرية والجهات الأخرى القائمة على الانقاذ.

وقد عقدت اللجنة اجتماعا يوم ٢٠٠٦/٢/٢٦ بحضور وزير التضامن الاجتماعى أسفر عن التوصية بعدم الخلط بين التعويض الذى قدره السيد رئيس الجمهورية للضحايا وبين ماتم جمعه من تبرعات لهؤلاء الضحايا، وضرورة سرعة انعقاد مجلس إدارة صندوق الكوارث الذى يشرف على الحساب رقم ٨٨٨ الذى أودعت به تبرعات الهيئات والأفراد وضرورة الحصر الدقيق للمفقودين فى الحادث، وذلك من خلال مضاهاة كشوف الراكبين بالعبارة مع اسماء المغادرين لميناء ضبا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية